العلاقات الأورومتوسطية..
مأزق برشلونة - إلى انتحار المتوسط

الفصل الأول

مأزق برشلونة

obeikan.com

«لماذا يخيفنا البحر المتوسط كأنه ليس بحرنا.. إنه – فى الواقع – بحرنا كما أنه بحرهم».

د. طه حسين

obeikan.com

لابد أن نعترف –بادئ ذى بدء– بأن الإشكالية التى يطرحها موضوع البحر المتوسط بشكل عام هى: عدم وجود معنى واحد لهذا البحر لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فموقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافتين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتيه (الشمالية والجنوبية) للأخرى. وهذه الرؤية قد مرّت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى مرحلة ما تضم مسيحيين غير غربيين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً إستراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها، أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تُغرى بالاكتشافات والمعايشة. ومع ذلك فقد كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى البحر.

- ولعل السؤال الأهم هو التالى: هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية مجرد تعبير عن الغرب بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام والعربية بوجه خاص.

فى الواقع دراسات عديدة تهتم بالمتوسط أرضاً وسماءً، وشعوباً، تميز بين أوروبا المتوسطية وأوروبا الشمالية الغربية وتعالج مشكلة العلاقات بين ضفتى البحر كما لو كان البُعد الأساسى فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام. وهكذا يبدو فى نظر البعض أن اسم البحر المتوسط قد أُقحم بطريقة مُفتعلة من أجل التعبير عن مشكلة قديمة قُتلت بحثاً.

..ولاشك أن السؤال الآخر الذى يتخلق من رحم هذه الفكرة هو التالى:

- هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبياً عن بقية أجزاء

أوروبا وعن الغرب عموما فى نظر العرب؟

يجيب عن السؤال المفكر المصرى فؤاد زكريا مُشيراً إلى أن المثقف العربى يُقيم -بالفعل- نوعاً من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط فى أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعنى عام. فثقافة المتوسط يمكن -بمعنى من المعانى- أن تعد «وسيطاً» بين ثقافتين أكثر تباينا إحداهما هى الثقافة العربية التقليدية، والأخرى هى الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع فى نظر المثقف العربى بميزة الإطلال على أراضى عربية واسعة وهو فى الوقت ذاته يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية والغربية المطلة عليه.. فهو منطقة دفء واعتدال. غير أن أقوى العوامل التى تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافياً وليست مجرد (الحدود الجنوبية) للحضارة الغربية هو ذلك التداخل التاريخى الوثيق بين ضفتى البحر منذ أقدم العصور، ذلك التداخل الذى لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدعى لنفسها التفوق على الأخرى. وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما فى حالات (مدّ وجزر) يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمنى واسع أن يحدد أيهما هى التى تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها.

فقد تلقت الحضارة اليونانية الكثير وخاصة فى عهودها الأولى، من مصر الفرعونية ومن الفينيقيين ثم عادت فى مدرسة الإسكندرية فأقامت فى قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزاً مزدهراً للعلم مُستمداً أساساً من إنجازات الضفة الشمالية.

وفى الأندلس جاء العرب بحضارة علمية وأدبية وفلسفية متقدمة، امتد تأثيرها إلى أوروبا، وخاصة فى الفترة السابقة مباشرة على عصر النهضة ثم قفزت أوروبا قفزتها الكبيرة منذ عصر النهضة وهى القفزة التى بدأت معالمها الأولى تظهر على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط فى نفس الوقت الذى بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع.

وهكذا تبدو العلاقة بين ضفتى هذ البحر القديم «أشبه بالعلاقة بين كفتى الميزان» مما يضفى عليها طابعاً فريداً، يستحيل أن نجد له مثيلاً فى علاقة الثقافة

العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة من العالم الغربى. ومن هنا تتضح عدم كفاية النظرة إلى العلاقة بين ضفتى البحر المتوسط كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه المشكلة.

..وقد يكون هذا اللبس أو الخلط بين الغرب والشرق، بشمال المتوسط وجنوبه، نابع كما يقول الكاتب الفرنسى بول بالطا من أن فكرة المتوسطية ظهرت أساساً فى أعقاب فشل الحوار العربى – الأوروبى.. ففى عام ١٩٧٣ ومع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل وسوريا، وارتفاع سعر النفط أطلت فكرة إقامة حوار عربى - أوروبى برأسها فتذكر وثائق هذه الفترة أن الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه والجزائرى هوارى بومدين والفرنسى جورج بومبيدو، ومعهم ميشيل جوير الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب سكرتير عام قصر الإليزيه ثم لاحقاً منصب وزير خارجية فرنسا كانوا أول من فكر فى تجسيد هذه الفكرة بمحاورها الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لكن لم يُقدر لها النجاح لأسباب عديدة منها أن الأوروبيين من الناحية السياسية كانوا يفكرون فى شئ واحد هو تأمين ضخ البترول إليهم وعدم تكرار مثل هذه الأزمة البترولية التى رافقت حرب ١٩٧٣، أما العرب فكان تفكيرهم ينصرف إلى شئ واحد هو مشكلة فلسطين وكان طبيعيا أن يؤدى هذا التباين فى الرؤى والأهداف إلى إفشال الفكرة منذ بدايتها.

لكن وقبل الحديث عن مشروع الشراكة «يحسن بنا أن نتوقف أمام منطلقات الحوار العربى –الأوروبى– وأسباب فشله باعتبارها (المقدمة) التى أدت إلى ظهور عملية برشلونة الأورومتوسطية.

فى البدء كان الحوار

..لحظتان انطلق فيهما الحوار العربى – الأوروبى، الأول عند قيامه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والثانية فى أوائل الثمانينات (من القرن الماضى) ثم توقف

نهائياً إلى أن عادت الدماء تجرى فى عروقه ولكن فى شكل جديد يُطلق عليه الأوروبيون (الشراكة المتوسطية).

وقد بدأ الحوار العربى – الأوروبى – من الناحية الشكلية غداة حرب أكتوبر وتوقف بعد أربع سنوات، وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسى، بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوروبية المُصغرة آنذاك والجماعة (أو الجامعة) العربية وحدثت بعض الاختلافات حول من يشترك فيه – فقد كان هناك إلحاح عربى على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية قابله تلكؤ أوروبى فى هذا الموضوع؛ كما كان هناك خلاف حول جدول الأعمال حيث كانت رغبة أوروبا فى التركيز على التعاون الاقتصادى (وخصوصاً فى المجال النفطى بعد الهزة التى عاشتها أوروبا عام ١٩٧٣) تقابلها رغبة عربية فى إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار.

وربما يمكن القول –اختصاراً– أن هذا الحوار المؤسسى كان فاشلاً لعدة أسباب منها:

– أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءاً بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التى تحسنت إلى حد كبير. والدليل على ذلك هو الاضطربات التى حدثت فى الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية. فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلى الخام فى المجموعة الأوروبية يساوى ٢٠ مرة الناتج الداخلى الخام فى المجموعة العربية. وإذا وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن الفرد فى أوروبا يفوق ١٥ مرة دخل الفرد فى العالم العربى. ومن الحقائق ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم –عند بدء الحوار العربى– الأوروبى غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ – باكتفاء ذاتى فى المجال الزراعى والغذائى، كما كانت هناك دول كثيرة –وبسبب ارتفاع أسعار النفط– تتمتع بفائض مالى كبير.. أما اليوم فإن لغة الأرقام تؤكد أن المديونية العربية تفوق ٤٠٠ مليار دولار.. تم لا يجب إغفال حقيقة هامة فى هذا الخصوص وهى أن الأوروبيين هم الذين أخذوا المبادرة

للبحث عما يسمونه (بالشراكة المتوسطية) وليس (لحوار عربى – أوروبى) وهو ما يعنى أن دوافع الشراكة هى دوافع أحادية (من جانب أوربا فقط) بينما كانت دوافع الحوار، دوافع مشتركة بين الجانبين العربى والأوروبى.

ولاشك أن هناك عوامل كثيرة تضافرت من أجل عرقلة هذا الحوار أو تطويره أهمها: الضغوط الأمريكية، للقضاء على أى شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا والعرب. فكلنا يعرف أن هنرى كسينجر كان طرح فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة بغرض واحد هو ربط الحاجة الأوروبية للنفط بنظام غربى متكامل من داخل هذه الوكالة لكى لا تقوم أوروبا بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدولة العربية المنتجة للبترول.. فيصبح للعرب موقع مُتميز على الساحة الأوروبية.

وفى هذا الوقت حاول (ميشيل جوبير) وزير خارجية فرنسا توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة للبترول فحدث توتر هائل فى العلاقات الأمريكية – الفرنسية لكن هذا لم يقلل من فعالية عوامل أخرى داخل المجموعتين العربية والأوروبية. فالثابت أن الأوروبيين لم يكن يعرفون تماماً أى خط يسلكون فى حوارهم مع العرب.. كما أن العرب لم يكن لديهم مُخيلة واضحة أو مواقف موحدة حول ما ينبغى أن يحصلوا عليه من الأوربيين باستثناء البيانات – الأكثر تقدماً!- الخاصة بالنزاع العربى – الإسرائيلى.. على أية حال، إن فشل هذا النمط من الحوار هو ما دفع الأوربيين إلى استحداث شكل من أشكال المقاربة باتجاه الدول المتوسطية شملت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل ولا تشمل كل الدول المتوسطية. فالدول البلقانية –على سبيل المثال- غير منضمة إليها (وقد ظلت ليبيا بعيدة عنها طوال سنوات الحظر) بينما الأردن وهى دولة ليست مشاطئة للمتوسط إلا أنها تدخل ضمن إطار هذه المبادرة وبذلك تكون الدول المعنية بهذه المبادرة هى: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب. وهنا يمكن أن نقرر باطمئنان أن ما يطرحه الأوروبيون ليس (حواراً عربيا – أوروبيا) بقدر ما هو (حوارات جزئية) منفصلة

تجرى مع بعض العرب.

فهناك حوار بدأ منذ سنوات بين ما يسمى بمجموعة (٥ + ٥) أى دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربى وهناك حوار جزئى آخر بين دول الاتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون الخليجى. لكنه حوار اقتصادى وليس سياسياً لأنه يركز على مشكلات اقتصادية محضة مثل ضريبة الكربون، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية وأغلب الظن أنه لم يؤد إلى نتائج مُبهرة.

وأمام فشل الحوار العربى – الأوروبى بشكله القديم وكذلك الحوارات الجزئية عاد الأوروبيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة فى قمة لشبونة عام ١٩٩٣ ثم تطورت الفكرة تدريجياً وبدأ التفكير جدياً فى إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر قمة «أسن» بألمانيا.. ثم مؤتمر برشلونة –بعد ذلك– الذى دشن ما يمكن تسميته بالشراكة المتوسطية التى تقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقى من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبى. فهناك فارق بحوالى ١٠٠ مليون نسمة بين الاتحاد الأوروبى وبين سكان هذه المنطقة ولكن مع التكاثر السكانى فإن سكان هذه المنطقة سيعادلون سكان الاتحاد الأوروبى فى فترة لن تتجاوز ٢٠٢٠ أى سيبلغون حوالى ٣٤٠ مليون نسمة.. ناهيك عن الفوارق الهائلة فى البنية الإنتاجية باعتبار أن الوضع الاقتصادى سُيزيد من التباعد بين ضفتىّ المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الأساسية فى السنوات المقبلة فعليها أنْ تحقق نمواً فى إنتاجها الاقتصادى الداخلى يبلغ ضعفى النمو السكانى.. وبما أن معدل النمو السكانى يتراوح بين ٢.٥ إلى ٣٪ فى هذا البلاد فالمفروض أن يتراوح النمو السكانى بين ٥ إلى ٦٪ لكن واقع الحال يثبت أننا بعيدون عن هذا الرقم فضلاً عن ارتفاع نسبة المديونية وتزايد الضغط السكانى وانتشار البطالة بين قطاع الشباب مما قد يؤدى على المدى البعيد (بل والقريب أيضاً) إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب.

أمام هذا الواقع الصعب، كانت هناك حاجة واضحة للقيام باستثمارات أجنبية فى المنطقة، لكن أرقام البنك الدولى تطلعنا على ما يلى:

- «أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى المنطقة التى اتجه إليها أقل حجم من الاستثمارات فى السنوات الماضية وهو ما يعنى أن هناك تلكؤً عالمياً وأوروبياً وأمريكياً فى الاستثمار فى هذه الدول بسبب التنافس بين هذه المنطقة ومناطق أخرى (مثل أوروبا الشرقية).. وبسبب عدم الاستقرار السياسى الذى مُنيت به هذه المنطقة، وكذلك عدم وجود التشريعات المناسبة التى تشجع جذب رؤوس الأموال إليها.

وبحسب مجموعة من الدراسات التى وضعتها المفوضية الأوروبية فإن هذه المنطقة من العالم تدور (فى حلقة مفرغة).. فالاستثمارات لا تأتى إليها لأنها غير مستقرة ثم إن غياب الاستثمارات يؤدى بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار.

..بطبيعة الحال- لم يكن بوسع أوروبا أن تتجاهل طويلاً هذه الأوضاع.. وكان عليها- من منطلق مصلحتها المباشرة -أن تبادر باتخاذ سلسلة إجراءات تقود إلى تجنب (أو على الأقل تخفيف) آثار هذا المأزق الاقتصادى الذى تدخل فيه الدول المتوسطية.. مثل المبدأ الذى أقره الاتحاد الأوروبى والذى يتعلق بإعطاء هبات سنوية قيمتها مليار ونصف المليار دولار للدول المتوسطية لإقامة مشاريع مُنتجة للعمالة - ومدتها خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩، وكذلك القروض الميسرة التى يقدمها البنك الاوروبى فى لوكسمبورج وقيمتها مليار دولار سنوياً..

أما أسباب هذا (الكرم الأوروبى) فهو أن الأوروبيين يعرفون جيداً ماذا يريدون من هذه الصيغة الجديدة للتعاون مع جنوب المتوسط انطلاقاً من نظرتهم الخاصة إلى المستقبل (وهى نظرة لم ينتبه إليها العرب فى كل الأحوال).. فالدور الأوروبى الذى كان فاعلاً جداً فى البحر المتوسط حتى أزمة السويس (تقريباً) كان قد انكفأ انكفاءة كبيرة بفعل الحرب الباردة وحلت (الثنائية) القطبية الأمريكية والسوفيتية)

ثم أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تشهد فيها الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً كبيراً.. ولم تتحسن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة (بسبب استئثار الولايات المتحدة إلى حد كبير) بعملية الحرب ضد العراق ثم بعملية السلم فى الشرق الأوسط. لكن كل التوقعات كانت تشير إلى أن هذه المرحلة تسير إلى انحسار وأن أوروبا ستدخل مرحلة جديدة يشهد فيها (النفوذ الأوروبى) تصاعداً مستمراً فى منطقة البحر المتوسط.

وبدا واضحاً أن أوروبا كانت تستعد لاقتناص الفرصة لإعادة دورها وتقويته خصوصاً أن ثمة شعوراً واسعاً فى أوروبا بأنهم لا يريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماسية الأمريكية، فأمريكا تصنع حرباً هنا، وسلاماً هناك ومطلوب من الأوروبيين أن يدفعوا فاتورة الحساب للنشاط العسكرى أو الدبلوماسى الأمريكى.

بعبارة أخرى، سعى الأوروبيون فى هذه المرحلة ليس فقط إلى التمرد على دورهم الذى رسمته لهم الدبلوماسية الأمريكية، ولكن أيضاً إلى الارتباط بدور سياسى بالمنطقة، ومن هنا أطل مشروع الشراكة الأوروبية برأسه تجاه الدول المتوسطية.

والمحقق أن الأطراف العربية بدأت -بدورها- تتعرف على هذه النوايا الأوروبية فطغى شعور عربى بأهمية هذه الشراكة كبديل للحوار العربى- الأوروبى السابق، وإن كان هذا لم يحل دون طرح تساؤلات حول الموقف الأمريكى، وهل سيكون مُشجعاً أم مثبطاً؟!.

ثم هنا أيضاً مُنافسة بين الدول العربية وبعضها البعض بخصوص المساعدات والقروض الميسرة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى.. فكل دولة تنظر إلى ما حصلت عليه وتقارن ذلك مع جيرانها، لكن لا ينبغى أن ننسى أن القدرة الاستيعابية لكل طرف، وكذلك الأولويات فى مجال الاستثمار، هى أمور واضحة لدى أوروبا، لكن المؤكد أن الأطراف العربية ليس لديها نفس القدرة على الوضوح حول هذه

الموضوعات.

فالأوروبيون يعطون الأولوية لموضوع البيئة، والبطالة، والضغط الديموغرافى فى الجنوب لأنه سيؤثر حتماً على الأوضاع فى الشمال.. فضلاً عن أن التنسيق العربى فى إطار (جامعة الدول العربية) هو أمر مستحيل، لأن بعض الدول العربية غير موجودة داخل إطار المتوسطية.

إن أخطر ما فى صيغة الشراكة هو أننا فى إطارها لا ندخل فى حوار وإنما نختار: نوافق أم نرفض. كما أن المطلوب منا ليس الدخول فى حوار عربى – عربى وإنما المطلوب هو التوصل إلى مواقف موحدة وتحديد ما يمكن أن نسميه بالمصلحة العربية العليا.

وأخيراً، فلقد بات راسخاً أن زمن الحوار العربى الأوروبى أو الحوار بين الشمال والجنوب قد ولى وانتهى لأن كلمة (حوار) لم تعد تعنى شيئاً كما أن (الجنوب) لم يعد جنوباً واحداً وإنما أصبح جنوبات متعددة.. ثم يجب أن نفطن إلى أن الأوروبيين أنفسهم لم يعد يطرحون (حواراً) وإنما يطرحون (شراكة) ويحرصون على تدارك ما فات والنظر إلى جنوب المتوسط مثلما تنظر الولايات المتحدة إلى المكسيك..

وفى هذه الأجواء ارتفعت أصوات تطالب العرب بالاستجابة الفورية لهذه المبادرة حتى لا يجد الأوروبيون أنفسهم مجبرين على طىّ الملف..!

الخصوصية الثقافية (المتوسطية)

ثمة إجماع بين نفر من الأكاديميين والباحثين العرب والفرنسيين على أن الحوار العربى – الأوروبى قد فشل ليس فقط لأن أسبابه كانت اقتصادية (وتحديداً نفطية) على الأقل من جانب أهل الشمال، ولكن أيضاً لأن هذا الحوار كان يفتقر للأسس الثقافية والتاريخية.

ولذلك كان حواراً سطحياً يركز على العموميات وقد تكون الحسنة الوحيدة

التى جنيناها -كما يقول المفكر الجزائرى محمد أركون- من وراء كل ما كان يُقال عن حوار عربى - أوروبى أن قرر الرئيس الفرنسى وقتئذ (جيسكار ديستان) إنشاء معهد العالم العربى الذى يقف اليوم فى شموخ على شاطئ نهر السين فى قلب باريس..

وللإنصاف يجب أن نذكر أنه على الرغم من أن أوروبا كانت الأسبق فى إدراك الخصوصية الثقافية لمنطقة حوض البحر المتوسط إلا أن اهتمامها بهذا الجانب ظل نظرياً وغير فاعل.

..فأذكر تصريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: أننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شئ.

..وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرناند برودل يقول فيه: «أن المتوسط هو ألف شىء فى نفس الوقت، فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار، وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض. عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضارب فى القدم. اتجه نحوه كل شىء منذ آلاف السنين. الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش. ولذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام يختلط فيه كل شئ قبل أن يتآلف فى وحدة فريدة».

.. وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التى يتميز بها الفضاء المتوسطى يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشئون الجنوب وعلى غرارها فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتى نطلق عليها اسم النمور السبعة». حيث قدمت لها العون من أجل النهوض والتقدم. ونفس الشىء

فعلته أمريكا مع المكسيك.. ومن هنا ينبع التساؤل: لماذا لا تفعله أوروبا مع دول جنوب المتوسط.

ويرصد الكاتب الفرنسى بول بالطا هذا القصور فى أكثر من مشهد فيقول: «من غير المعقول أن تدخل أوروبا فى حلل الرفاهية بينما دول الجنوب تعيش فى فقر مدقع. وثمة مثال يحضرنى ويؤكد أن دول الشمال تتجاهل تماماً دول الجنوب، فمصر وتركيا هما من أكثر دول المتوسط إنتاجاً للسينما ورغم ذلك لا تعرض الشاشات الصغيرة فى الدول الأوروبية أفلاماً مصرية أو تركية باستثناء فيلم أو اثنين فى العام».

..ولأن التواصل الثقافى هو أحد المعابر المهمة والأساسية فى تقريب الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، يتعين وضع تصور جديد مشترك لتسريع حركة هذا التواصل على صعيد السياحة وسوق الكتاب باعتبار أن آثار الفضاء المتوسطى هو إرث لنا جميعاً، فالآثار الرومانية وكذلك ما يملكه العرب والمسلمون هو تراث لحوض البحر المتوسط بسبب التداخل الثقافى العميق بين دول شمال المتوسط وجنوبه...

..وبما أننا نتكلم عن الفضاء المتوسطى، وخصوصيته الثقافية لابد أن نتوقف لحظات مع أحد أكثر المتحمسين للمتوسط والمتوسطيين.. وأعنى به شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك الذى كان متحمساً لنظرية الثقافة المتوسطية ويكاد يجزم بأنها أفضل شكل وقائى لدول المنطقة من شرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب.

ويرى أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة (وليس الثقافة)، ولذلك يعترض على تسمية كتاب طه حسين الشهير: «مستقبل الثقافة فى مصر». الذى كان الأسبق فى الحديث عن الصلات الثقافية التى تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر.. يقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة فى مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع

الحال. أما اصطلاح ثقافة فهو اصطلاح نخبوى معوّج ويحمل فى طياته دلالات الاغتراب. وبرهان ذلك نجده فى الواقع الشعبى حيث يكون المثقف هو الإنسان الأفندى« أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً. ولعل اقتناع جاك بيرك بحضارة المتوسط هذه –هو الذى يجعله يُلح على ما أسماه ضرورة العودة إلى هذه الحضارة– الحلم» ويشرح ذلك فيقول: لقد كان العرب أول من راودهم هذا الحلم، عندما قام معاوية بن أبى سفيان عقب إمارته لسوريا بإنشاء أسطول عربى كبير.ثم احتل قبرص وأسس إمبراطورية عربية كبيرة عاصمتها دمشق. كان مشروع بنى أمية مشروعاً متوسطياً وهو ما اعتقد أن حاضر العرب ومستقبلهم فى حاجة شديدة اليوم إلى استعادته وتجديده.

ويضيف جاك بيرك قائلاً: إن هذا الحلم يمكن أن يأخذ – لا أقول صورة الحلف السياسى، ولكن شكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسط فى مختلف المجالات.

ويؤكد أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه، ولكن أيضاً داخل دول الحوض ذاتها. ففى الدول العربية المتوسطية يوجد تناقض بين اتجاه (العصرنة) وبين أنصار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً بعد اتفاقية ماستريخت والحل فى رأيى للطرفين هو إحياء هذا الحلم الأموى القديم الذى يربط بين شمال البحر وجنوبه.

ويؤكد بيرك أن تحقيق هذا الحلم هو استجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شاطئاه منذ قرون ويقول إن الحوار بين الضفتين يجب أن يأخذ مستويين. الأول: حوار ضمنى ينشأ بشكل تلقائى بين الشعوب عندما تتصل ببعضها البعض مثل اتصال العمال المهاجرين بسكان البلد الذى يعيشون فيه ودورنا يتمثل فى دعم الجوانب الإيجابية لهذا الحوار نظراً لأهميته القصوى فى تحديد المستقبل. المستوى الثانى: هو حوار المثقفين الذى ما يزال ضعيفاً لأن المثقفين الفرنسيين

لا يبذلون جهوداً كافية تمكنهم من الفهم والاطلاع، أما المثقفون العرب فعُيبهم أنهم لا يمثلون شعوبهم بالقدر الكافى ولذلك يجب على هؤلاء وأولئك أن يبذلوا جهوداً هائلة وأن يصلحوا الأخطاء السابقة.

ويؤكد جاك بيرك أخيراً أن دعوته لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصة موقفه السياسى الثابت تجاه نفسه وتجاه شعوب المنطقة ويحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصر توحيد وتبادل لا عنصر فرقة وتضاد. إذ ليس من المعقول أن يقطع العرب صلتهم بالبحر الأبيض المتوسط لأنه لم يحمل لهم على مدى تاريخهم – سوى العداوة والحملات الصليبية والاستعمار.

..بكلمة أخرى: إن الخطوة الأولى فى طريق لم شمل ضفتى المتوسط تبدأ بالتعاون من أجل إضفاء الأحكام المسبقة لدى دول شمال البحر وجنوبه، فهذه الأحكام تشكل. -كما هو معروف- أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى قيام الحواجز العازلة بشكل دائم..

واختتم هذا الطرح أخيراً، بالإشارة سريعاً إلى مؤتمر حول السلام فى حوض البحر المتوسط احتضنته منظمة اليونسكو قبل سنوات.. وتحدث فيه نفر من رجال السياسة البارزين الذين يحركون دفة الأحداث وقتئذ فى فرنسا.. ومنهم ساركوزى الذى اختير مؤخراً رئيساً للحزب الحاكم. قال: علينا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة حوض المتوسط لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال. وبالإجمال فإن هناك قناعة لدى الديجوليين فى فرنسا. بأن المفهوم الشائع فى دول الجنوب عن الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم لتبنى علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط، كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى والعالم الإسلامى، وأن ترفض فكرة صراع الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

وقد يكون مجدياً أخيراً، أن نذكر بعبارة لجاوردى فى كتابه حوار الحضارات تقول: لا يجوز أن تكون مقاييس التفاوت الاقتصادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أساس المقارنة بين الثقافات، لأن ذلك يحولها إلى بضعة أرقام وإحصاءات..

..ولا شك أن الحوار الثقافى بات حتمياً من أجل تبديد شبح الصراع الحضارى سواء بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

فلقد آن الأوان أن ينطلق الحوار الثقافى فى مناخ نقى تستخدم فيه آليات جديدة يكتشف بها كل طرف من أطراف الحوار عالم الآخر وثقافته.

* عملية برشلونة فى الميزان

ليس سراً أن منطقة حوض البحر المتوسط تكتسب أهمية إستراتيجية فى العقل الأوروبى انطلاقاً من أربعة محددات:

الأول: الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات عربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً، وتذكر الأرقام أن نحو ١٥٪ من المغاربة يعيشون فى أوروبا.

الثانى: مصدر الطاقة، فتحصل أوروبا على أكثر من نصف حاجياتها (من الطاقة) من دول شمال أفريقيا ومنطقة الخليج.

الثالث: التجارة والاقتصاد، فالاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لكل دول المنطقة (ما عدا الأردن).

الرابع: الأمن ومكافحة الإرهاب، باعتبار أن الراسخ فى الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين. ولقد أكد تورط شباب ينحدرون من هذه المنطقة فى أحداث عنف باريس وبريطانيا ومدريد، أن أوروبا على حق فى هواجسها بشأن خطر الإرهاب الوافد إليها من الجنوب..

لذلك كان الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية هو تحويل منطقة حوض

البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠.. ووقعت بالفعل ٢٧ دولة خمس عشرة دولة أوروبية واثنتا عشرة دولة جنوبية «وثيقة برشلونة» فى عام ١٩٩٥ وحددت طموحاتها كالتالى:

- إقامة منطقة أورومتوسطية مشتركة للسلام والاستقرار انطلاقاً من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- إقامة منطقة للرخاء المشترك عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبى وشركائه المتوسطيين بصورة تدريجية.
- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية بهدف تشجيع التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

ويعتبر برنامج (ميدا) هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبى فى تنفيذ مشاريع الشراكة الأورومتوسطية ويوفر إجراءات الدعم الفنى والمالى لتتواكب مع إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى الشركاء المتوسطيين، ويضع برنامج (ميدا) التحول الاقتصادى والتجارة الحرة على رأس أجندة التعاون المالى مع المنطقة المتوسطية.

سياسة الجوار: منزلة بين المنزلتين :

طرحت المفوضية الأوروبية فى مارس ٢٠٠٣ مبادرة أسمتها «أوروبا الأكثر اتساعاً» (تغير المسمى لاحقاً ليصبح سياسة الجوار الأوروبى)، استهدفت وضع إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبى مع جيرانه فى الشرق من ناحية والجنوب المتوسطى من ناحية أخرى، فى ضوء توسيع عضوية الاتحاد اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٤ وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة.

وتتسم صيغة «الجوار» بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة «الشراكة» فى

إطار عملية برشلونة، من حيث الهدف والنطاق الجغرافى والمنهج والمضمون، مع إعلان الاتحاد الأوروبى أن هذه الصيغة ليست بديلاً عن الأخرى وإنما مكملة لها:

■ من حيث الهدف: تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوروبى إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة فى إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية، والتى تقوم أساساً على تحرير التجارة فى السلع الأساسية والحوار السياسى والأمنى، إلى مستوى أكثر عمقاً يسعى إلى تحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبى باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف، طبقا للرؤية الأوروبية، من خلال الإسراع فى إجراء إصلاحات بنيوية فى دول الجوار (ومن بينها دول جنوب المتوسط) بما يساهم فى تأمين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى فى تلك الدول ومن ثم تأمين مصالح الاتحاد الأوروبى وأمنه.

■ من حيث النطاق الجغرافى: إن سياسة الجوار لا تضم شركاء جنوب وشرق المتوسط فقط، بل تمتد لتشمل روسيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا وأرمينيا ودول القوقاز.

■ من حيث المنهج: تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من ثلاث إلى خمس سنوات)، بحيث يمكن قياس مدى التقدم فى التنفيذ من جانب الطرفين من خلال الآليات المنصوص عليها فى اتفاقات الشراكة، فى حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغاً عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمنى محدد باستثناء منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠، وفى المقابل يطرح الاتحاد الأوروبى ما يمكن تسميته بالحوافز التى تحقق قيمة مُضافة لدول الجوار.

■ من حيث الآلية: تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال خطط عمل يتم التشاور والاتفاق بشأنها مع كل دولة من دول الجوار، أخذاً فى الاعتبار أولوياتها القومية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوروبى بـ «الملكية المشتركة» لخطط العمل.

■ أما القيمة المضافة التى تطرحها تلك السياسة فتتمثل فى عدة محاور هى:

- إتاحة الاستفادة من السوق الداخلية الأوروبية.
- إتاحة الحريات الأربعة (حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد) مع الإشارة إلى أن حرية انتقال الأفراد تعد من الحوافز التى يتم منحها فى الأجل الطويل.
- تحقيق مزيد من الاندماج فى شبكات المواصلات والطاقة والاتصالات ومجالات البحوث الأوربية.
- تعزيز الاستثمار وحمايته.
- اضطلاع الاتحاد الأوربى بدور سياسى أكبر فى تسوية النزاعات ومنع الصراعات.

**** أهم الالتزامات التى تفرضها سياسة الجوار «فهى التالى:**

الإصلاح السياسى والممارسة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية وحكم القانون، والإصلاح الاقتصادى.

■ توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة المُبرمة مع الاتحاد الأوربى لتشمل قطاع الخدمات ومزيد من تحرير القطاع السلعى.

■ تحقيق التقارب مع القوانين والتشريعات فى الاتحاد الأوربى.

■ العمل على تقارب المعايير والمواصفات القياسية المستخدمة فى المجالات الصناعية والخدمات ووسائل النقل والطاقة وشبكات الاتصالات اللاسلكية وحماية البيئة والمُستهلك والصحة العامة والعمل.

* * *

المعروف أن حدود أوروبا تصل الآن إلى أوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا، ومع

إعلان سياسة الجوار الأوروبية نجح أعضاء الاتحاد الجنوبيين فى ضمّ دول البحر المتوسط إلى السياسة الجديدة.. وهكذا تشمل منطقة الجوار الجديدة مساحات شاسعة من الأقاليم الممتدة بين الغرب وحتى مولدافيا.. ولا يمكن للاتحاد الأوربى أن يعرض عضويته لهذه البلدان ولكنه يأمل فى تأمين علاقات جوار مستقرة وودية من خلال تقديم حوافز قوية لتنفيذ الإصلاح.

وبدلاً من بناء «أوروبا الحصن» المحمية من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الخارجى تهدف هذه السياسة إلى إنشاء «حلقة من الأصدقاء» حول الاتحاد الأوربى تتكون من دول تشترك فى قيّم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.. ولكى يتمكن الاتحاد الأوربى من إقامة منطقة تتمتع بالرخاء «قدم لجيرانه الجدد فرصة الدخول إلى سوقه الداخلى والتمتع بالحريات الأربع لعضويته وهى: حريات حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال فى مقابل تنفيذ إصلاحات مهمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمؤسسية.

وتحدد سياسة الجوار بوجه خاص ثلاثة عوامل رئيسية هى: القرب الجغرافى وتحقيق الرخاء ومحاربة الفقر. وهى عوامل تميز علاقات أوروبا مع جيرانها. والواقع أن القرب الجغرافى لجيران أوروبا نجده ينطوى على فرص ويثير تحديات. فالاعتماد المتبادل فى المنطقة يتطلب اتباع أساليب مشتركة لمواجهة التهديدات عبر الحدود. وفى الوقت نفسه يجب أن يعمل الاتحاد الأوربى مع شركائه على علاج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وهى ضعف الديمقراطية ونقص الفرص الاقتصادية..

وفى كل الأحوال لا يخفى على لبيب أن أوروبا قد استشعرت بعض الخطر على مشاريعها التعاونية فى البحر المتوسط بإطلاق الولايات المتحدة «منتدى المستقبل» التى تطرح نفسها فيه بديلاً عن جميع أشكال التعاون السياسى والاقتصادى مع دول جنوب المتوسط وتكاد ترسم نفس الخطا (المنهجية والتنموية) ولكن بصورة أسرع وأشمل وهو ما جعل بروكسل تنظر بنصف عين

(توجساً) لكل ما يتضمنه منتدى المستقبل من طروحات وأفكار.

ويبقى أن أذكر أن هناك جملة من التصورات التى تريد أوروبا أن تكرسها بحيث تكون (مظلة أخرى) إلى جانب (المظلة الأساسية) وهى عملية برشلونة..

وليس خافيا أن الفكرة الحاكمة لكل هذه المشاريع الجديدة هى أن أوروبا لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الأوربيين سنين عددا ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضا لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر «طوباوى» صعب التحقيق.

ولذلك كان التفكير فى (اتفاقيات الشراكة) التى وقعتها عدة دول مشاطئة للمتوسط جنوباً وبدأت تفيء بخيرها الاقتصادى -إلى حد ما- على شعوب الحوض خصوصاً فى الشمال. فى الواقع إن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة -تدرك جيداً أن حجمها لا يزال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على «قمة العالم». فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل «الثنائية القطبية» لن يتكرر!. ولذلك - بعد جملة مصادمات مع أحفاد العم سام يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشغل نفسها (أكثر وأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السنين صرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظروها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» الذى يمتد إلى بلدان المغرب العربى، بالاضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه أسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء).. باعتبار أن فلسفة «طوق

الأصدقاء» تنطلق -على أية حال- من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل امتداداً للسوق الداخلية الأوروبية على الرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد.

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بن المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوربى) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من القيادات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدولة المشاطئة جنوباً للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية.. إلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» فإن أوروبا تستعد أيضا لإطلاق ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنين بحيث تتأكد «كينونته» عبر الأجيال المتوسطة المتعاقبة.

* * *

ليس من شك فى أن إعلان برشلونة لم يكن أكثر من «وعود» مائية سرعان ما تبخرت أمام سخونة الأحداث والتوترات التى تشهدها منطقة حوض البحر المتوسط.. فإلى جانب ضآلة المخصصات المالية الممنوحة لدول الحوض، فإن تحديات الشراكة ثقيلة ومنها الخسارة الناتجة عن تحرير التجارة، فزيادة الاستيراد من دول الاتحاد الأوربى على حساب الاستيراد من دول أخرى أدى إلى تدنى فى الأسعار ومزيد من الانخفاض من العائدات الجمركية.. كما أن منافسة المنتجات الأوروبية للمنتجات العربية تشكل تهديداً للشركات المحلية التى لا تستطيع الوقوف فى وجه قوة المنافسة الأوروبية، وهو ما أدى كنتيجة طبيعية لذلك -إلى

انخفاض الإنتاج المحلى..

وفى هذا الإطار يمكن أن نرصد توقف عدد من الصناعات لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية حيث إن لها ميزاتها ومواصفاتها (نتيجة المنافسة غير المتكافئة) تقودها إلى إحداث عجز بسبب التحول الجزئى عن استهلاك المنتجات المحلية وإفلاسات تؤدى بدورها إلى تفاقم البطالة..

..وكان طبيعياً أن يشعر المتوسطيون فى الجنوب -أمام التدفقات المالية الغزيرة باتجاه دول شرق ووسط أوروبا- بالهوان خصوصاً أن ما يصلهم من أوروبا شحيح، ولاشك أن هذا التعامل المنقوص مع شركاء الجنوب بسبب ردود أفعال وعدم رضا إلى حد أن أحد وزراء الجنوب المتوسطى أكد أن أوروبا إذا لم تساعد بلده كما تعهدت (سلفاً) واستمرت فى توسيع دائرتها على حساب اقتصادياتها فإنهم سيتوجهون بشكل نهائى نحو أمريكا!.

اللافت للنظر أن سياسة الجوار التى بدا أنها كانت محاولة لتبييض وجه برشلونة، لم تسلم هى الأخرى من قصور وتشوهات عديدة منها أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى لم تتفاوض بعد على تمويل مشاريع سياسة الجوار الأوروبية وأعربت عن قلقها من أن تمتص هذه المشاريع أموال عملية برشلونة أو أنها ستحل محلها (وهذا أسوأ من نظرها).. لذلك طرحت جملة من الأسئلة الصعبة هى:- كيف ستوزع الأموال بين الجيران الجدد فى الشرق، وحوض البحر المتوسط؟ وكم سيحول من أموال (ميدا) إلى خطط عمل الجوار الأوروبية، وهل ستكون هناك حاجة إلى أموال إضافية، وإذا كان الأمر كذلك فما هى كمية هذه الأموال).

..ثمة مأخذ آخر على سياسة الجوار يتعلق بالحوافز غير النقدية التى توفرها كإعطاء فرصة الدخول إلى سوق أوروبا الداخلية، وهو ما قد يثير اعتراض «اللوبى» الزراعى الأوروبى الذى سيضع -بالضرورة- العراقيل أمام توجه نحو تعديل السياسية الزراعية المشتركة للاتحاد (بإلغاء التعريفات الجمركية) نتسمح

بالدخول إلى السوق..

***قمة ٥ +٥ :**

المؤكد أن تعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط قد ألقى بظله الكثيف على التعاون الأورومتوسطى بحيث وجدنا أنفسنا مع «وهم السلام» أو «السلام الضائع» أمام (وهم آخر) هو عملية برشلونة التى أصابها الهزال، وضعفت قدرتها على تنفيذ أجندتها الخاصة بمبادراتها الإقليمية..

..والثابت أن أوروبا قد لجأت إلى إقامة تعاون جزئى آخر مع مجموعة تعرف باسم (٥+ ٥) بهدف تحريك ولو جزء يسير من المياه الراكدة..

وبدلاً من أن تمارس ضغوطها عى إسرائيل لكى تنفذ على -الأقل تعهداتها- مع الجانب الفلسطينى، رأت -من قبيل الاستسهال- أن تدير عجلة الحوار مع خمس دول فى الجنوب الغربى للمتوسط هى: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.. وبدافع من هذه الرغبة انعقدت بالفعل (قمة ٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ حضرها قادة خمس دول فى الشمال هى: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال لتتويج مع نظرائهم الجنوبيين جملة من المقاربات الأمنية والاقتصادية والسياسية التى كانت بدأتها قبل أكثر من ستة عشر عاماً عبر دوائر حوار وحلقات بحث، واجتماعات وزارية حتى وصلت إلى اللحظة التى أصبح فيها لقاء القمة ضرورياً لكى توضع بذلك (اللبنة الأولى) فى صرح عمل جماعى (أورو مغاربى) يستهدف تحويل الجزء الغربى من البحر المتوسط إلى بحيرة سلام ونماء ورخاء.

ومما أضاف إلى هذه القمة ثقلاً إسنراتيجياً أنها انعقدت بعد جملة من المتغيرات كادت تعصف بالعالم عصفاً، مثل أحد ث ١١ سبتمبر التى فتحت شهية الولايات المتحدة- القطب الأوحد فى العالم- نحو الانتقام، باعتبارها دولة جريحة أصابها الإرهاب فى مقتل.. ومنها أيضاً أن خريطة الفضاء الأورومتوسطى قد تغيرت كثيراً من خلال موجات التوسيع الخاصة بالاتحاد الأوربى والذى أصبح ٢٥ دولة فى

العام ٢٠٠٣، وهو ما يفرض جملة من التحديات التى تحدثت عنها القمة بإسهاب شديد، ونوهت إلى أن التحولات التى شهدتها العلاقات الدولية والتوازنات العالمية تطرح بقوة شمولية المقاربة الأورو مغاربية وعدم اقتصارها على البعدين الاقتصادى والأمنى لتتسع وتتمدد فتشمل أبعادا أخرى ثقافية واجتماعية وعملية وتكنولوجية.

بمعنى آخر استهدفت قمة ٥+ ٥ «أنسنة» مشروعها التضامنى (أو التعاونى) بحيث تكون قضايا الإنسان وحاجاته وطموحاته تحتل المرتبة الأولى على أجندتها اليوم وغداً.

ويعترف قادة الدول الخمس الواقعة فى جنوب المتوسط وهى: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا بأن المقاربات الأورومتوسطية قد فتحت آفاقاً عريضة على صعيد الإندماج فى الفضاء الأوربى (بالنسبة لدولهم) لكنها- فى الوقت نفسه- فرضت حزمة من التحديات فى مجال الإصلاح الاقتصادى، وتأهيل الموارد البشرية، وعلى صعيد الحوار الثقافى والحضارى وترسيخ دعائم التنمية المتضامنة بين ضفتى المتوسط (شمالاً وجنوباً) وليس من شك فى أن جزءاً أو قطاعاً من هذه التحديات المصيرية قد جوبه بالإصرار والعزيمة على الاستمرار فى التقارب، وقد آتى بالفعل أكله، إلا أن أهم ثمرات هذا الجهد الدءوب هو تولد اقتناع لدى قادة دول الضفتين مؤداه أن «سياسة المشاركة» أو «الشراكة» لم تعد تكفى، وإنما يتعين البحث عن سياسة أو بالأحرى إستراتيجية جديدة تستوعب المشاركة وتضيف إليها.. ولعل هذا ما كان يعينه رومانو برودى عندما قال إن هناك أفكاراً جديرة بالتأمل من أجل تفعيل حوار الضفتين، إذ إن سياسة المشاركة أصبحت أضيق من الطموح الأورومغاربى، منها فكرة «سياسة الجوار» باعتبارها تحتل منزلة بين المنزلين، بمعنى أنها أكبر وأرحب من سياسة المشاركة التى تشعر فيها كل دولة بأنها مجرد شريك وكفى! لكنها أصغر من مرحلة البلد العضو الكامل.

بكلمة أخرى: إن إعلان روما الذى أسس لهذا الحوار فى ١٠ من أكتوبر ١٩٩٠ يسمح بحدوث تطورات جديدة فى الإطار والمضمون معاً خاصة أنه قد نص- منذ البداية- على أن الهدف هو رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول العشر وتبادل وجهات النظر والرؤى حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للمساهمة فى إيجاد حلول للقضايا السياسية والأمنية، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من توسيع هذا الاتفاق ليشمل قضايا أخرى اجتماعية وثقافية ويتم رفده دورياً بلقاءات وزارية وصولاً إلى لقاء القمة (وهو ما حدث بالفعل فى تونس). أى أن إعلان روما لم يغفل هذا الطموح، وإنما عمل له ألف حساب منذ البداية خصوصاً أنه ركز على الطابع الشمولى اقتصادياً وتبنى جملة من البرامج التى تستهدف تشجيع النمو الاقتصادى لتطوير العلاقات بين دول الضفتين فى مجالات ذات أولوية متقدمة مثل التبادل التجارى، والمو رد البشرية والطبيعية.

كما شمل التصور المبدئى (لإعلان روما) أيضاً عدة مشاريع على المستويين الاجتماعى والثقافى تتعلق بقضايا الهجرة والتربية والتأهيل والاتصال وحماية التراث، وقد تبنى وزراء دول الضفتين بعض هذه المشاريع التى ترمى إلى ترسيخ قيم التفاهم بين شعوب المنطقة وإثراء الحوار الثقافى والعلمى والفنى.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن ما لم يستوعبه إعلان روما، أتى عليه إعلان الجزائر الذى جاء بعد حوارات ونقاشات طويلة فى أكتوبر عام ١٩٩١م، أى بعد إعلان روما بعام كامل، فركز على بناء علاقات حسن الجوار فى إطار التسامح والتفاهم المتبادل، وجددت الدول الأعضاء عزمها على تقليص الفوارق وتنمية حوار بين مختلف الثقافات واحترام حقوق الإنسان.

وبعد توقف دام أكثر من عشر سنوات عاد إعلان برشلونة الصادر فى عام ٢٠٠١ ليضطلع بمسؤولية حوار ٥+ ٥ وتمويل أنشطته وضخ الدم- مجدداً- فى عروقه ليكون قابلاً للحياة.. وهو ما ظهر جلياً فى إعلان طرابلس الذى شدد على الطابع الاستراتيجى للحوار بين دول أوربا ودول المغرب العربى فى ضوء قضايا

السلام والأمن والاستقرار والتنمية حيث تم وضع أسس جديدة للتعاون المتوازن لطرح حلول لظواهر مثل الهجرة غير الشرعية (التى تعتبرها أوروبا خطراً داهماً يهدد حاضرها ومستقبلها معاً).. ثم خلف مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطة وحوار الحضارات..

وضمن مسيرة التعاون الأورومغاربى يقف إعلان سانت مكسيم (الذى صدر فى شهر فبراير ٢٠٠٣) شامخاً؛ لأنه كرس أهمية هذا النوع من التقارب فى مجالات السياسة والاقتصاد ولم يتردد فى إعطاء أولوية لطرح مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية القائمة على الشعور بالانتماء لمنطقة بعينها.. ومن جانبها طالبت دول الجنوب بالحد من الفوارق الاقتصادية بين صفتى المتوسط ووجوب أن يتأسس التعاون الأورومغاربى على مبدأ الشراكة والتنمية المستدامة خلافاً للمفهوم القديم للتعاون الذى يرتكز على المساعدات المالية التى يمنحها الجانب الأوربى لبلدان الجنوب، ولذلك اقترحت على الجانب الأوروبى عدة خطوات مثل دعم التعاون الإقليمى وخاصة تعاون جنوب- جنوب، ورفع مستوى الاستثمارات الأوروبية فى المنطقة خاصة فى بعض القطاعات الجديدة والواعدة، والرقى بمستوى التبادل التجارى بين الشمال والجنوب، ثم مراجعة بعض الإجراءات المعمول بها فى اختيار وتمويل المشاريع؛ لتمكين الدول المشاركة من الاستفادة من برنامج (ميدا) على أفضل وجه.

وعلى صعيد المطالبة «بأنسنة» المشاركة الأورو مغاربية يبرز «مشروع المرصد الأوربى المتوسطى للتأهيل المهنى» ومبادرة ندوة فالنسيا الذى طالبت فيها تونس بإنشاء مقر له فى عاصمتها..

كما ناقشت قضية إثراء الحوار والتعاون الثقافى والفنى بين دول ضفتى الحوض الغربى للمتوسط.. وكان طبيعياً أن تحتل مسألة التبادل البشرى والهجرة فى منطقة المتوسط حيزاً كبيراً فى السنوات المقبلة عبر الاتفاق على أسس تعاون شامل ومتكامل بين جميع البلدان.

أما أبرز الملفات التى خصص لها قادة قمة ٥+ ٥ وقتاً طويلاً فى النقاش والحوار فهو الملف الأمنى والسياسى من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتوخى مقاربة شاملة تأخذ فى عين الاعتبار كافة أبعاد هذه المسألة ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة مثل الفقر والتهميش دون الاقتصار على الأبعاد الأمنية فحسب.

ولأن دول جنوب غربى المتوسط تتطلع إلى اللحظة التى يتحقق فيها حلم إقامة منطقة للتبادل الحر للدول الأورومتوسطية فى عام ٢٠١٠، فلقد اعتبرت أن قمة ٥+ ٥ خطوة على الطريق ولو فى الجزء الغربى من جنوب المتوسط؛ لذلك أعدت أجندة خاصة بالتعاون مع كل بلد على حدة فى إطار تجمع ٥+ ٥ انطلاقاً من اقتناعها بأن نجاح هذا الشكل من التعاون الأورومغاربى يمكن أن يدعم التعاون الأشمل على صعيد فضاء المشاركة لأورومتوسطية، خصوصاً إذا توافرت الإرادة السياسية التى ترمى إلى السير خطوة إلى أعلى فى طريق «سياسة الجوار» وعدم الاكتفاء بحدود ومعايير سياسة الشركة التى أكدت المتغيرات الدولية والعالمية أنها لم تعد صالحة لتحقيق طموحات شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

ماراثون أمريكى – أوربى:

فى سباق ماراثونى محموم تتنازع الدول المغاربية الخمس (تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا) إستراتيجيتان.. الأولى قديمة نسبياً وهى الاستراتيجية الأوروبية التى تتعامل مع هذه المنطقة من منطلقين: الأول توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادى والسياسى؛ لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية (تبلغ مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية حوالى ٧٠٪ تصديراً واستيراداً) والثانى وضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية المتصاعدة تجاه أوروبا خصوصاً بعد ما تحولت بالفعل إلى صداع ينخر فى رأس القارة العجوز، ويسبب لها ارتباكات اقتصادية وأمنية شتى.

الاستراتيجية الثانية: هى الإستراتيجية الأمريكية التى بدأت تتشكل ملامحها

منذ أواخر التسعينيات- وتحديداً فى يونيو ١٩٩٨- عبر مشروع شراكة أمريكية- مغاربية يحمل اسم ستيوارت إيزنستات (وكيل وزارة التجارة فى عهد كلينتون) ويهدف إلى خلق قضايا لحوار بين أمريكا من ناحية والدول المغاربية من ناحية أخرى حول السياسة الاقتصادية، وتحقيق الاندماج المغاربى، وإرساء تعاون اقتصادى يقوم على التبادل الحر، وإسناد دور أساسى للقطاع الخاص مع إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بهذا القطاع.. وقد تم- لاحقاً- إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر فى يوليو ٢٠٠١ ومع تونس فى عام ٢٠٠٢.

ثم توالت المقاربات الأمريكية على الدول المغاربية إلى حد أزعج بالفعل الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا التى اعتبرت أن أى خطوة أمريكية تجاه هذه المنطقة (التى ظلت لفترات طويلة أشبه بالفضاء الحيوى لها) هى انتقاص من العلاقة المتميزة التى تربطها بالدول المغاربية، ولعل هذا ما كان يعنيه مسئول فرنسى كبير، عندما تحدث فى «الرباط» ذات مرة عن أن الشراكة المغربية مع الولايات المتحدة تتناقض مع الشراكة المغربية الأوروبية.

أياً كان الأمر، فالمحقق أن الاهتمام الأمريكى المفاجئ نسبياً بالدول المغاربية يعنى- بشكل ما- أن واشنطن لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكى لمناطق النفوذ، والذى بمقتضاه تعتبر منطقة المغرب العربى منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصها بمكان بارز فى صدر أولوياتها خصوصاً فى أعقاب وقوع أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، فكثفت أشكال التعاون معها، فإلى جانب المناورات المشتركة التى تجريها القوات الأمريكية دورياً مع جيوش كل من تونس، والمغرب وموريتانيا عرضت واشنطن على (الجزائر وتونس وموريتانيا) حضور قمة حلف الناتو فى أنقرة، ومنحها صفة الشريك المرشح للانضمام، وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة إذا علمنا أن هناك حواراً يدور بين هذه الدول وحلف الناتو، منذ أكثر من خمس سنوات على تنويع وتكثيف علاقات التعاون المتبادلة.

وربما لهذا السبب بدأت أوروبا تنظر بنصف عين- حذراً وتوجساً- إلى

التقارب الأمريكى- المغاربى الذى أخذ صيغاً براجماتية غير مسبوقة، تمثلت فى التفكير فى إقامة قواعد عسكرية فى كل من المغرب وتونس والجزائر، تكون «أداتها» للتدخل السريع فى القارة السوداء فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الاستباقية ومحاربة الإرهاب.

ولقد ارتعدت فرائص أوروبا بالفعل وهى ترى النفوذ الأمريكى يزحف (ويتغلغل) فى المنطقة المغاربية تحت ستار التنسيق من أجل تجفيف مصادر التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة الذى تصفه أمريكا بأنه يمثل تهديداً لها، ولأصدقائها فى العالم.

وليس من شك فى أن حملة الزيارات الخاطفة التى قام بها مسئولون أمريكيون إلى الدول المغاربية الخمس فى عام ٢٠٠٣ م(وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومارك جروسمان مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، وكولن باول وزير الخارجية) هى التى رشحت منطقة المغرب العربى لكى تكون بؤرة تجاذب أو استقطاب استراتيجي بين أمريكا وأوربا، وهو ما أوغر صدور الأوربيين وجعلتهم يشعرون بأن مناطق نفوذهم التقليدية تسحب من تحت أقدامهم وهم نيام. خصوصاً أن الشراكة الأمريكية لم تقف عند حدود الجانب الاقتصادى، وإنما امتدت لتشمل أشكالاً عدة من التعاون الأمنى والعسكرى.

وفطن الأوروبيون فى الوقت ذاته إلى بعض التسهيلات التى يتضمنها مشروع الشراكة الأمريكية المعروف باسم «ستيوارت إيزنستات» والذى يفصل الاقتصادى عن السياسى، ولا يعتبر الإصلاح السياسى والديمقراطى شرطاً من شروط الشراكة، عكس الشراكة مع أوروبا التى تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية، ولذلك ارتفعت أصوات داخل الاتحاد الأوروبى تنادى بتقديم إغراءات للدول المغاربية، والتخفيف من قيود الشراكة معها، وإعطاء الأولولية للعوامل الاقتصادية والثقافية، قبل أن تصبح منطقة المغرب العربى

مستعمرة أمريكية!

وكان طبيعياً- وسط موجات الاستقطاب الأمريكى المتلاحقة للدول المغاربية- أن تعيد أوروبا النظر- ملياً- فى علاقتها بالمغرب العربى لتضخ فى شرايينها دماء جديدة، خصوصاً بعدما تبين أن عملية التعاون الأورومتوسطى المعروفة بعملية برشلونة قد أصابها الفتور بسبب عدة عوامل منها عدم التوصل إلى حلول بشأن عملية السلام والصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، واقتناع أطراف عربية فى جنوب المتوسط بأن توسيع الاتحاد الأوربى وانفتاحه على أوربا الشرقية قد أثر سلباً على مسار الشراكة الأورومتوسطية، وشعور دول جنوب المتوسط بأنها مهمشة على صعيد وضع البرامج التعاونية التى تستأثر برسمها دول شمال المتوسط (الاتحاد الأوربى) فضلاً عن عجز المساعدات المالية عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المرتقب ومحدودية تأثير (برنامج ميدا) الخاص بتمويل بعض المشاريع فى حوض المتوسط.

ولذلك لجأت أوروبا- وتحديداً الدول الخمس: دول فيها وهى فرنسا، وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ومالطا- إلى إعادة إطلاق مبادرة الحوض الغربى للبحر المتوسط والتى تضم معها الدول المغاربية الخمس (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا) وهى مبادرة شراكة كانت انطلقت شرارتها الأولى فى عام ١٩٩٠ ثم خبا ضوؤها طوال أكثر من عقد من الزمان، وعادت مجدداً بسبب الرغبة فى منع النفوذ الأمريكى من الانفراد بمنطقة المغرب العربى وانعقدت بالفعل قمة تعرف باسم (٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ لتدفع باتجاه تجديد التقارب الأورو مغاربى الذى لا يلغى – كما يقال- التعاون الأورومتوسطى وإنما يكرسه بين دول المغرب العربى وأوربا الجنوبية.

وفى إطار الماراثون الأمريكى- الأوربى حول هذه المنطقة تحديداً، لم تشأ الإدارة الأمريكية أن تترك دول أوربا الجنوبية تهنأ بهذه القمة، فأرسلت على عجل وزير خارجيتها كولن باول ليلتقى- قبل التئام القمة بيوم واحد- بقادة الدول

المغاربية ويجدد معها أواصر شراكة أمريكية تربطها مباشرة بدبلوماسية واشنطن فى المنطقة العربية والشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتجلى ذلك فى القرار الخاص بإنشاء مكتب إقليمى لتنفيذ الخطة الأمريكية الخاصة بإقامة شراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط يكون مقره داخل السفارة الأمريكية فى تونس.

كما أسرفت واشنطن فى مدح تونس التى اعتبرتها أكثر الدول العربية علمانية وصوت الاعتدال والتجانس الإقليمى، على حد قول ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية وقتئذ.

والثابت أيضاً أن تونس قد بذلت جهداً كبيراً لتوفير المناخ الذى جعل ليبيا تدرك أن الوقت قد حان لتغيير سياستها.. وكان ذلك المدخل إلى اعتراف ليبيا بامتلاكها لأسلحة دمار شامل وتسليمها إياها لاحقاً إلى واشنطن، ومن ثم تحسن العلاقات الليبية- الأمريكية.

وتذكر أوساط سياسية فى أمريكا أن التعاون الأمنى والاستخباراتى بين تونس والجزائر والمغرب من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى قد شهد تقدماً ملحوظاً بعيد سقوط بغداد، فانتشر ضباط أمن من الدول الثلاث- بالفعل- فى العراق وتحديداً على الحدود السورية وفى المناطق المحيطة بالفلوجة والرمادى لمساعدة قوات التحالف فى معرفة المتطوعين العرب الذين انضموا إلى المقاومة العراقية، وكذلك فى التخلص من شبكات التهريب التى ساعدتهم فى التسرب عبر الحدود إلى داخل العراق.

وقد بدا المشهد واضحاً بعيد زيارة كولن باول لدول المغرب العربى، فالسباق المحموم بين أمريكا وأوربا على استقطاب هذه المنطقة لن يعد سراً رغم أن أحداً لم يعترف به، فها هو الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك ينفى أى منافسة مع الولايات المتحدة فى المنطقة.. وذكر- تعليقاً على زيارة باول السريعة للمغرب العربى- أن لديه نظرة متكاملة للعلاقات بين أوربا ودول المغرب، وقال: إن

مساهمتنا تهدف إلى تذليل العقبات وتطوير التعاون المغاربى، وأضاف أن هذا «هو هاجسنا، وإذا ساهم الأمريكيون واهتموا بالمنطقة فهذا جيد. ويصب فى اتجاه تطوير أوضاع المغرب... وهذا هو هدفنا» وشدد شيراك على أنه «لا منافسة مع الولايات المتحدة، وإنما تكامل يبرر اهتمام الأمريكيين وسعيهم إلى تطوير المغرب العربى».

أياً كانت الرائحة التى يشتمها المرء من تعليق الرئيس الفرنسى السابق جاك شيراك إلا أن العين لا تخطئ المنافسة الحامية بين الأمريكيين والأوروبيين وتعكسها التحركات الدبلوماسية، خصوصاً فى هذه المنطقة التى يبدو أن واشنطن تراهن عليها فى إطار مشروعها الخاص بالشرق الأوسط الكبير والذى يمتد ليحتضن بذراعيه كامل الامتداد الجغرافى للوطن العربى.

الصحيح أن أوروبا لا تملك سوى الاستمرار فى تقوية جسور التواصل والشراكة مع الدول المغاربية، ولذلك جاءت فكرة (٥+ ٥) وكأنها طوق النجاة لينتشلها من المأزق الذى وجدت نفسها فيه فاعتبرتها فضاء وظيفياً للفعل المشترك مع أوربا الجنوبية، لا يهدف إلى مزاحمة الهياكل الموجودة سواء كانت أفقية أو رأسية بقدر ما ينشد دفعها إلى العمل ويهيئ لها الظروف الإقليمية المناسبة. ولذلك ركزت على عدة رهانات تشكل فى مجموعها عناصر قوة أو دفع للتعاون الأورومتوسطى، وهى الرهان البشرى الذى يكتسب أهمية من الطموح إلى حل مشكلة الهجرة من الجنوب إلى الشمال حلاً جذرياً بطرح بدائل منها تنمية الجنوب.. بتدعيم الاستثمار الأجنبى والحد من الآثار السلبية للعولمة وتكريس الاندماج الاقتصادى على الضفة الجنوبية.. وهذان الرهانان البشرى والتنموى يقودان حتماً إلى الرهان الأمنى بالتعاون من أجل استئصال جذور الإرهاب وتخفيف مصادر وتمويله.

أما الرهان الآخر فيتعلق بحوار الحضارات لا تصادمها، ولا شك أن منطقة حوض البحر المتوسط بما تملكه من قواسم مشتركة ثقافية ودينية واجتماعية

توفر الأرضية الصالحة لإقامة مثل هذا الحوار.

وفى مقابل الطرح الأمريكى الخاص بمنح الدول المغاربية صفة «الشريك المرشح» لعضوية حلف الناتو، طرحت المفوضية الأوروبية فكرة سياسة الجوار التى تتأسس انطلاقاً من اعتبار دول جنوب المتوسط (أكثر من شريك وأقل من عضو) فى الاتحاد الأوروبى، وهى الفكرة التى أغبطت الكثير من الدول المغاربية لأنها تحقق لهم مكتسبات كثيرة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

وتحدث رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية عن أربع مزايا، تتمثل فى اقتحام السوق الداخلية الأوروبية (٤٥٣ مليون مستهلك) والتى يساوى فيها الدخل الفردى أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية للمتوسط، والاستفادة من العلاقات التجارية التفاضلية التى ستقرها أوربا لصالح الدول المعنية إلى جانب المساهمة فى كل الشبكات الأوروبية والحصول على المساعدات المالية التى توفرها آليات التمويل الأوروبى كما يتعين على الدول التى ستتبنى هذه الصيغة الجديدة للشراكة صيغة «سياسة الجوار» احترام مبدأ حرية تنقل المواد والأفراد، والخدمات، ورؤوس الأموال. وستتمكن من التمتع بكل الامتيازات التى يوفرها الاتحاد الأوربى (ما عدا الانتماء إلى مؤسسات: الاتحاد البرلمان الأوروبى والمفوضية الأوروبية).

يبقى أن نذكر أن الإغراءات التى تقدمها أوروبا وأمريكا للدول المغاربية قد سال لها لعاب الكثيرين، ويتحدث البعض عن ضرورة المفاضلة، واختيار الأنسب، فيما يحذر الآخرون من السم المدسوس فى العسل من جانب الطرفين معاً، وخصوصاً من الطرف الأمريكى الذى يعيش زهوة انتصاراته واحتكاره للقرار الدولى عالمياً منذ سقوط حائط برلين فى (٩ من نوفمبر ١٩٨٩) وحتى اليوم.

ويذهب أولئك إلى القول بأن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» يهدف إلى تقويض النظام الإقليمى العربى وتقسيم الوطن العربى إلى مناطق (فى الخليج

والشرق الأوسط الصغير، والمغرب العربى) ومن ثم فإن ما تقدمه واشنطن ليس إلا شكلاً آخر من الاستعمار الجديد الذى أفرزته المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.. ولذلك فإن اهتمام واشنطن بمنطقة المغرب العربى بهذه الدرجة الماراثونية مع أوروبا يجذب المنطقة مجدداً إلى بؤرة صراع حامى الوطيس تحت سماء تمطر مبادرات خمس هى: اتفاقية الاتحاد المغاربى، وبرشلونة الأورومتوسطية، و٥+ ٥ الأورو مغاربية، ومسار أغادير، وأخيراً المبادرة الأمريكية التى أعلن عنها الرئيس بوش، والرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر فى الشرق الأوسط، والتى يمكن اعتبارها مغاربياً امتداداً لمشروع ستيوارت إيزتستات.

* * *

« وأخيراً فإن أهم ما يلفت الانتباه فى «آلية منتدى المستقبل» أنها تسعى إلى إلغاء آلية برشلونة الأورومتوسطية.. فالثابت أن هذا المنتدى الذى جاء فى إطار مبادرة أمريكية- مغاربية أثار انعقاده (بالصورة التى ظهرت بها على الأقل) نقطة محورية تتعلق بالمنافسة الأوروبية الأمريكية حول منطقة المغرب العربى تحديداً.. صحيح أن المنتدى يناقش قضايا خاصة بالشرق الأوسط الكبير الذى يبدأ (بحسب الرؤية الأمريكية) من إسلام أباد فى باكستان وينتهى فى الرباط بالمغرب، إلا أن اختيار المغرب الأقصى ليكون أول مكان تنطلق منه شرارة هذا المنتدى (البحرين استضافته فى العالم التالى) لا يخلو من دلالة خصوصاً أن «السباق» بين أوروبا وأمريكا نحو هذه المنطقة من شمال أفريقيا قد حمى وطيسه وتحديداً عند انعقاد قمة ٥+ ٥ الأورو مغاربية فى ديسمبر ٢٠٠٣ فى تونس والتى استبقها كولين باول وزير الخارجية الأمريكى بزيارة سريعة التقى فيها بقادة الدول المغاربية الخمس وتحدث عن لإطلاق مبادرة «شراكة أمريكية- مغاربية».

وعندما أبدى مسؤول أوروبى انزعاجه من هذا التقارب الأمريكى- المغاربى علق وزير مغربى محتجاً وقال أن الشراكة مع أوروبا لا تعنى الحجر على المغرب!

ولقد أحنق أوروبا أن تشعر بالتهميش فى منطقة تراها دائماً الأقرب إليها فضلاً عن إدراكها بأن واشنطن تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميها وضرب مشروعها (مشروع برشلونة الذى انطلق فى عام ١٩٩٥) فى مقتل، لأن جانباً كبيراً من الأفكار التى تتحدث عنها أمريكا بشأن لإصلاح السياسى أو الاقتصادى كان ضمن مسار برشلونة الذى يشتمل على اتفاقات والتزامات بإصلاحات دستورية وسياسية وقانونية ضمن جدول زمنى محدد يهدف إلى تحقيق تقارب منظومات (الاقتصاد والفضاء والإعلام) بين الدول الأعضاء فى الشراكة الأورو متوسطية.

وكان معنى ذلك- وهذا ما استشعرته أوروبا على كل حال- أن الرؤية الأمريكية للإصلاح تلغى تماماً الرؤية الأوروبية، أو على الأقل تزحزحها كثيراً لكى تقف فى مكانها!

..صحيح إن الرؤية العربية تميل إلى الأفكار الأوروبية لأنها تقف-من ناحية- فى وجه الاندفاع الأمريكى المحموم بشأن 'لإصلاح فى المنطقة وتعتمد -من ناحية أخرى- أسلوب المرونة والتدرج وهو الأسلوب الذى يرتاح إليه العرب فضلاً عن أنها تراعى خصوصية كل دولة وتوازناتها السياسية.. بالإجمال نستطيع أن نقول أن هذه المواجهة الشرسة بين أمريكا وأوروبا طوال أعمال «منتدى المستقبل» كان صعباً أن تظل تحت السيطرة خصوصاً عندما اضطرت فرنسا أن تعلن بوضوح رفضها لفكرة إنشاء آلية تنفيذية للمنتدى.

وليس خافياً أن الرفض الفرنسى ينطلق من الحرص على إبقاء آلية عملية برشلونة خصوصاً بعد ما أصبح واضحاً على السواء أن «آلية المنتدى» الأمريكية تُجب بالضرورة آلية برشلونة الوربية»...

ويبقى أن نذكر أن بين قعقعة السيوف الأمريكية- الأوروبية كان الصوت العربى هو الأكثر خفوياً فى منتدى المستقبل.

* * *

كلمة أخيرة:

إن تصدع مسار التعاون الاوورومتوسطى على النحو إلى فضحته قمة برشلونة (نوفمبر ٢٠٠٥) هو أحد تجليات تصدع البنيان الأوروبى بشكل عام فالقارة العجوز تبدو فى السنوات الأخيرة فى موقف لا تحسد عليه، وجملة الأحداث التى هزت دهاليزها السياسية ودوائر صنع القرار فيها هى أكبر دليل على ذلك..

فها هى منظومة العمل الأوروبى المشترك قد ترنحت من أثر الـ «لا» الفرنسية والـ «لا» الهولندية للدستور الأوروبى إلى حد أن «أعداء ماستريخت» لم يكفوا عن التهليل والصياح مؤكدين أن حدسهم سوف يصدق بشأن انهيار البيت الأوروبى ليدفن تحت أنقاضه حلماً «وحدوياً» طوباوياً لطالما دغدغ مشاعر الآباء المؤسسين لأوروبا منذ ما يزيد عن نصف قرن..

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن مساحة الرفض «للدستور الأوروبى» الذى شاء له (فاليرى جيسكار ديستان رئيس لجنة صياغة الدستور) أن يكون متقدما على الدساتير الوطنية قد اتسعت فى الآونة الأخيرة (بتسجيل بعض التحفظات) خوفاً من أن ينال «الدستور الموحد» من استقلالية الدول.. ثم تعقد الملف الزراعى الذى يراه البعض مسماراً أول فى نعش الاتحاد الأوروبى.. ثم قاعدة التصويت التى قسمت الدول الأعضاء إلى دول كبرى وأخرى صغرى ثم احتكار (فرنسا وألمانيا) لموقع القيادة والتسيير فى قاطرة الاتحاد – وعدم القدرة على فض الاشتباك الحادث بين المفوضين الأوربيين من ناحية والحكومات الأوروبية من ناحية أخرى، وازدواجية عمل المفوض الأوروبى للسياسة الخارجية وعمل وزراء خارجية الدول الأعضاء.. ثم عدم عدالة نظام المساهمات المالية، وغياب الدول الصغرى –بشكل عام– عن المشاركة فى السياسة الخارجية لهذا التكتل الأوروبى الذى يضم بين جوانحه ٢٥ دولة حتى الآن. وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة اللغات المستعملة فى جلسات الاتحاد، وما ينجم عنها من مشاكل تتعلق بالترجمة وطباعة الأوراق وتوزيعها لوجدنا أنفسنا – بحق أمام «برج بابل» وازدحام فى

الأفكار والرؤى إلى حد التضارب.

صحيح أن الخطر قد لا يكون داهماً على مسيرة الاتحاد الأوروبى (آنيا) لكنه ليس مستبعداً على المدى البعيد خصوصاً أن دول غرب أوروبا لا تزال تنظر بتوجس وعدم ثقة (كاملة) نحو دول شرق أوروبا باعتبار أن الأخيرة تشعر بامتنان أكثر نحو الولايات المتحدة التى حررتها من ربقة الشيوعيين، ومهدت الطريق أمام بعضها للانضمام فى حلف الناتو».

لكن الأهم من ذلك أن السياسة الخارجية الأوروبية لا تسير بسرعات منتظمة (أو متوائمة) تجاه مناطق الصراع فى العالم وهو ما أثر (سلباً) على الطموح الأوربى المتطلع إلى المشاركة فى قيادة العالم خصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفيتى.

فقبل ما يقرب من عقدين لم تكن أوروبا تخفى اختلافها (وتمايزها) عن الولايات المتحدة ولا تكاد تترك مناسبة – من أى نوع – إلا وتؤكد أن أمريكا «شيء» وأوروبا «شيء آخر» وان العلاقة التى يجب أن تربط واشنطن وبروكسل هى علاقة تحالف وليس علاقة تبعية...

ولقد ظهر هذا «التمايز» فى المواقف المختلفة من البؤر الملتهبة فى العالم وخصوصاً الشرق الأوسط وإسرائيل، وعملية التعاون الأورومتوسطى... لكن الثابت (عملاً) أن تراجعاً –من نوع ما– قد تحقق ليس فقط فى «منعطفات» السياسة الخارجية الأوروبية ولكن أيضاً فى «أهدافها» فاقتربت أكثر من السياسة الأمريكية إلى حد بات يصعب على المراقب التميز بينهما .. وهنا يحلو للبعض أن يقول أن السياسة الأوروبية والأمريكية قد اقتربتا من بعضهما البعض إلى حد التماهى أو «الذوبان».

وهذا صحيح إلى حد كبير، وإذا دققنا النظر فى جملة المواقف الأوروبية من عملية السلام فى السنوات القليلة الماضية لأذهلتنا النتيجة... فأوروبا قد تراجعت بالفعل عن مواقفها السابقة، فحماس الفلسطينية هى منظمة إرهابية، وإذا فازت فى الانتخابات التشريعية أو غيرها فسيكون العقاب للشعب الفلسطينى الذى مارس

حرية (فى الاختيار) وصوّت لصالحها... وقبلاً رفضت أوروبا رفع قضية الجدار العنصرى إلى محكمة العدل الدولية رغم أن الرأى القانونى سيكون استشارياً وليس إلزامياً. وهى تراجعات مجحفة بالحقوق العربية، وتعتبر بشكل ما نكوصاً عن مواقف أوربية عادلة كنا نسجلها فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى بإعجاب وامتنان...

وإذا انتقلنا إلى دائرة تماس أخرى مع أوروبا، وأقصد بها دائرة التعاون الأورومتوسطى سنجد أن الأوروبيين قد واصلوا تراجعهم، فاجتماع برشلونة الأخير استبعد (كلياً) القضية الفلسطينية من جدول أعماله بدعوى أن الصراع حول فلسطين ينحصر بين دولتين عضوين فى التجمع الأورومتوسطى وبالتالى فأمر حسمه يرجع إلى الدولتين وحدهما ولا داعى لأن يسمم الأجواء المتوسطية.. وهو إجراء عجيب وغريب لأن التعاون الأورومتوسطى يستهدف – ضمن ما يستهدف- تنقية الأجواء وحل المشكلات العالقة لكى يساعد الاستقرار فى جنوب المتوسط على الارتفاع بالبناء المتوسطى إلى أعلى عليين.. وهو ما تنكرت له أوروبا جملة وتفصيلاً تبعاً لأجنده جديدة استبعدت منها الخلاف الفلسطينى – الإسرائيلى.

.. ومما زاد الطين بلّة وأدى إلى تهميش الدور الأوروبى (المحايد) فى الشرق الأوسط (والبحر المتوسط معاً) أن حصاد السنوات العشر الماضية من مسيرة برشلونة كان هزيلاً بل ومضحكاً فى أحايين كثيرة خصوصاً لدى الجانب العربى المتوسطى.. فمن بين ٩٪ استثمارات أوروبية لم تحصل دول جنوب الوسط سوى على نسبة ١٪ فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت على نحو ٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة..

والموجع بحق للقلب العربى أن إجمالى ما قدمته أوروبا إلى جنوب المتوسط فى هذه السنوات العشر، يوازى فقط إجمالى ما حصلت عليه دولة واحدة من دول شرق أوروبا (وهى بولندا) بالمفارقة!!.

واللافت للنظر أن أوروبا عندما أدركت أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تتعثر، ولا تتقدم بالشكل المأمول، لم تكلف نفسها عناء التقدم بمبادارت أو ممارسة ضغوط على إسرائيل بسبب سياسة التعنت التى تبذلها فضلاً عن أسلوب إرهاب الدولة الذى برعت فيه.. وإنما اتجهت –من فورها– إلى البحث عن تصورات بديلة، فكان أن عادت لتضخ الدماء فى عروق تجمع آخر (أصغر) وهو المعروف بتجمع ٥+٥ وتحدثت طويلاً عن أنه لا يلغى التعاون الأوروكتوسطى الذى يضم ٣٥ دولة (٢٥) من الجانب الأوروبى فى الشمال، و١٠ دول من الجانب العربى والجنوب متوسطى..)

وهكذا مالت أوروبا إلى البحث عن أكبر قدر من الاستفادة بأقل قدر من الهموم. وهو ما خرج بها – من وجهة نظرنا– بعيداً عن قضايا العرب وهمومهم..

• ثم إذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش أجواء جديدة لوفاق دولى (يشبه فى جوانب كثيرة منه سايكس بيكو القديمة) يتأسس على احترام متبادل لقواعد اللعبة بين القوى فى عصرنا الحالى (وهى أمريكا وأوروبا) وتقسيم الغنائم والأدوار، لأدركنا أننا أمام عملاق أطلسى يأبى إلا أن يحتكر القرار الدولى.. ولم يعد خافياً على أحد أن أوروبا بعد طول خصام وعناد مع القطب الأمريكى الأوحد، اختارت أن تدخل بيت الطاعة راضية مرضية وأن تضحى بطموحاتها الأولى، وبجيرانها الآخرين فى جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط على السواء..

.. وليس هناك ما يدعو للدهشة فى هذا الاختيار الأوروبى فتاريخ العلاقات الدولية يزخر بتراجعات وتنازلات، وصفقات من هذا النوع لكن المدهش هو أن لا تظل فى المنطقة العربية أشبه «بالعميان» الذين يظنون أوروبا صديقاً (وهى لم تعد كذلك) ويعتقدون أن البيت الأوروبى من «فولاذ» مع أنه هش هشاشة الزجاج..